

النص الكامل للتقرير السنوي الاميركي حول الحرية الدينية في لبنان

السفارة الأميركية تناقش بانتظام

المسألة الطائفية مع قادة سياسيين ودينيين

تنشر "قضايا النهار" النص الحرفي للفصل المتعلق بلبنان في التقرير السنوي الذي تصدره وزارة الخارجية الاميركية حول "الحرية الدينية" في العالم.

ينص الدستور (اللبناني) على حرية المعتقد، وتحترم الحكومة عموماً ممارسة هذا الحق، لكن ثمة بعض القيود. لم تطرأ اي تغييرات على حال احترام الحرية الدينية خلال الفترة التي شملها هذا التقرير. التمييز المرتكز على الدين هو جزء من النظام الحكومي. ليست ثمة موانع قانونية للتحوّل من دين الى آخر، لكن المواقف التقليدية ومراسيم المؤسسة الكليركية لا تشجع على خطوة مماثلة. تناقش الحكومة الاميركية مسائل الحرية الدينية مع الحكومة (اللبنانية) في اطار حوارها وسياستها الشاملين الهادفين الى تعزيز حقوق الانسان.

القسم الاول: سياسات الحكومة (اللبنانية)

في حرية المعتقد

1. الاطار القانوني- السياسي

ينص الدستور على حرية المعتقد وتحترم الحكومة عموماً ممارسة هذا الحق. المطلوب من الدولة تأمين الممارسة الحرة لكل الطقوس الدينية مع التحذير بعدم الاخلال بالنظام العام. وينص الدستور كذلك على احترام احوال الشعب الشخصية ومصالحه الدينية. وتسمح الحكومة للأديان المعترف بها بممارسة نفوذها في المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية على غرار الزواج والطلاق والارث. ليس ثمة دين رسمي، لكن السياسة مرتكزة على مبدأ التمثيل الديني، الذي تم تطبيقه على كل الاصعدة الممكنة من الحياة العامة.

ان اي مجموعة تسعى الى الاعتراف الرسمي بها يجب أن تقدّم عقيدتها ومبادئها الاخلاقية الى الحكومة كي تتم مراجعتها والتأكد من ان هذه المبادئ لا تتعارض مع القيم الشعبية ومع الدستور. ويجب ان تضمن المجموعة ان يكون عدد المنتسبين اليها كافياً للحفاظ على استمراريتها. ويمكن المجموعات الدينية، بدلا من ذلك، العمل على التوصل الى الاعتراف بها من خلال مجموعات دينية قائمة. ويمنح الاعتراف الرسمي بعض المكاسب على غرار الاعفاء من الضرائب والحق في تطبيق قواعد هذا الدين على مسائل الاحوال الشخصية.

2. الديموغرافيا الدينية

نتيجة كون موضوع التوازن الديني مسألة سياسية حساسة للغاية، لم يتم اجراء احصاء رسمي منذ تأسيس الدولة اللبنانية الحديثة. نتيجة ذلك، ثمة غياب للمعلومات الدقيقة حول النسب المئوية للأديان والمجموعات الرئيسية. ويعتقد معظم المراقبين ان المسلمين يشكّلون الغالبية، لكنهم لا يمثلون مجموعة متجانسة. ثمة كذلك مجموعة متنوعة من الفئات الدينية الأخرى، وخصوصاً من الدينيين المسيحي واليهودي.

ثمة ١٨ مجموعة دينية معترفا بها رسمياً، وانماطها الكليركية والديموغرافية هي في غاية التعقيد. وتعود الانقسامات والتنافسات بين المجموعات المختلفة الى ١٥ قرناً، وهي لا تزال عاملة اليوم. اما نمط الاستقرار فلم يتغير كثيراً منذ القرن السابع، رغم حصول انخفاض رقمي ثابت في عدد المسيحيين مقارنة مع المسلمين.

الفرعان الرئيسيان من الاسلام هما الشيعة والسنة. ومنذ القرن الحادي عشر برز وجود درزي ضخم، مركز في المناطق الريفية والجبلية في شرق بيروت وجنوبها. الاقلية الاسلامية الصغرى هم العلويون، وجماعة الاسماعيليين الشيعة. والشيعة والسنة والدروز يملكون اجهزة اكليركية تعينها الدولة لادارة قانون الشؤون العائلية والاحوال الشخصية من خلال محاكمهم الدينية الخاصة التي تقدم اليها الدولة اعانات مالية.

الموارنة هم المجموعة المسيحية الكبرى، وقد كانوا طويلاً وباستمرار مرتبطين بالكنيسة الكاثوليكية، لكنهم يملكون بطريقتهم الخاص وكذلك طقوسهم الدينية وعاداتهم. اما المجموعة الكبرى الثانية فهي كنيسة الروم الارثوذكس (المؤلفة من عرب وعراقيين حافظوا على طقوس دينية باللغة اليونانية).

اما بقية المسيحيين فموزعة بين الروم الكاثوليك والارمن الارثوذكس (الغريغوريين) والارمن الكاثوليك والسريان الارثوذكس (اليقوبيين) والسريان الكاثوليك والآشوريين (النسطوريين) والكلدان والاقباط والانجيليين (بمن فيهم المجموعات البروتستانتية على غرار المعمدانيين والسبتيين والصاحبين) واللاتين (الكاثوليك).

معظم المجموعات المسيحية تدير دورها شؤون قانون العائلة والاحوال الشخصية. والاعتراف الرسمي ليس مطلباً قانونياً للممارسة الدينية. فعلى سبيل المثال، ورغم ان البهائيين والبوذيين والهندوس لا يحظون بالاعتراف الرسمي فإنهم يمارسون ايمانهم من دون تدخل حكومي. لكنهم بحسب القانون لا يستطيعون الزواج او الطلاق او الحصول على ارث في البلاد.

تسمح الحكومة بالتعليم الديني الخاص. وثمة جدال حاد حول مسألة التعليم الديني العام، لكن لم يتم تبني اي منهج نهائي. يسمح كذلك بنشر مواد دينية بلغات مختلفة. وقد جذبت التعددية الدينية في البلاد ومناخ الحرية الدينية عدداً كبيراً من اللاجئين الهاربين من الاضطهاد الديني في دول مجاورة، ومنهم الاكراد والشيعة والكلدان من العراق والمسيحيون الاقباط من مصر والسودان.

تعمل الحكومة على تعزيز التفاهم بين الاديان عبر دعم لجنة للحوار الاسلامي - المسيحي يتولى رئاستها مسلم ومسيحي، وتضم ممثلين من المجموعات الدينية الرئيسية. ويرحب بالشخصيات الدينية البارزة التي تدعم الحوار الاسلامي - المسيحي والانفتاح العالمي لزيارة البلاد، ويستقبلهم مسؤولون رسميون رفيعو المستوى.

3. القيود الحكومية المفروضة على الحرية الدينية

ينص ميثاق ١٩٤٣ الوطني على ان يكون الرئيس مسيحياً مارونياً، ورئيس الوزراء مسلماً سنياً ورئيس مجلس النواب مسلماً شيعياً. واعد اتفاق الطائف الذي وضع حداً للحرب الاهلية في لبنان عام ١٩٩٠ بعدما دامت ١٥ عاماً، التوكيد على هذه التسوية لكنه ادى الى زيادة التمثيل الاسلامي في البرلمان وخفف من نفوذ الرئيس الماروني. ودعا الطائف الى الالغاء النهائي للطائفية السياسية لمصلحة "الخبرة والمؤهلات". لكن لم يحصل تقدم ملموس في هذا الاتجاه. ولم يتم تشكيل "اللجنة لإلغاء الطائفية" التي دعا الى تشكيلها اتفاق الطائف. المسيحيون والمسلمون ممثلون في شكل متساو في البرلمان. ويتم توزيع المقاعد النيابية في شكل متناسب على المجموعات الثماني عشرة المعترف بها رسمياً.

كل مجموعة دينية تملك محاكمها الخاصة لشؤون القانون العائلي، على غرار الزواج والطلاق وحضانة الطفل والارث. والاعتراف رسمي ليس شرطاً قانونياً للممارسة الدينية.

لا تطلب الحكومة ادراج الانتماء الديني في جوازات السفر، لكنها تطلب ادراجها في بطاقات الهوية. يمكن فردا ان يغير ديانتة اذا كان رئيس المجموعة الدينية التي يرغب في الانضمام اليها موافقا على هذا التغيير. ثمة قواعد مختلفة للاحوال الشخصية لكل من المجموعات الدينية الثماني عشرة المعترف بها رسميا. وتشمل هذه القواعد، التي يتولى ادارتها ممثلو المجموعات، مجالات كثيرة من القانون المدني، بما فيها الزواج والطلاق والارث وحضانة الطفل.

وتملك عائلات كثيرة اقرباء ينتمون الى فئات دينية مختلفة، وليس الزواج بين دينين مختلفين امرا غير مألوف. لكن هذا النوع من الزواج قد يكون صعب التطبيق بين اعضاء بعض المجموعات لأنه ليس ثمة اجراءات للزواج المدني. وقد فشلت محاولة عام ١٩٩٨ قام بها رئيس الجمهورية الياس الهراوي آنذاك لتشريع الزواج المدني امام معارضة القيادات الدينية من كل الفئات.

ينص البند ٤٧٣ من قانون العقوبات ان كل من "يجذب على الله علنا" سوف يواجه السجن لمدة قد تصل الى سنة كاملة. لم يحصل اي تغيير في حال احترام الحرية الدينية خلال الفترة التي شملها هذا التقرير. 4. الانتهاكات الحكومية للحرية الدينية

في ايلول، ١٩٩٩ اتهم مارسيل خليفة، وهو مغن وكاتب اغنيات بارز، باهانة الاسلام لأنه اورد مقتطفات من قصيدة مرتكزة على آيات من القرآن في اغنية سجلها عام ١٩٩٥. و صدر اتهام يفيد بأن المغني قد ارتكب التجديف. وقد انتقد معظم القادة السياسيين والدينيين هذه الخطوة، باستثناء مفتي الجمهورية الاكبر للسنة. وتمت تبرئة خليفة من التهمة في ١٥ كانون الاول. ١٩٩٩.

5. الهداية الدينية القسرية لمواطنين اميركيين

لم ترد اي تقارير عن الهداية الدينية القسرية لمواطنين اميركيين تم اختطافهم او نقلهم على نحو غير شرعي من الولايات المتحدة، او عن رفض الحكومة السماح لمواطنين مماثلين بالعودة الى الولايات المتحدة. القسم الثاني: المواقف المجتمعية

التمييز المرتكز على الدين هو جزء من النظام الحكومي. دستور ١٩٩٠ المعدل يتبنى مبدأ الغاء الانتماء الديني كمعيار لتولي مناصب حكومية، لكن لم تتخذ خطوات عملية كثيرة في هذا الاتجاه. استثناء واحد جدير بالذكر هو الجيش اللبناني الذي، من خلال حملة تجنيد الزامي شاملة وتركيز على الروح المهنية، خفف الى حد بعيد من دور الطائفية في تلك المنظمة.

لا يزال المواطنون يكافحون لالغاء اثار حرب اهلية دامت ١٥ عاما واندلعت على الخطوط الدينية وقد حصل بعض أعنف القتال خلال الحرب بين الجماعات الدينية.

ليس ثمة موانع قانونية للتحول من دين الى آخر، لكن المواقف التقليدية ومراسيم المؤسسة الكليركية لا تشجع على خطوة مماثلة.

(جريدة النهار ٢٧/١٠/٢٠٠٠)

وما زالت لجنة الحوار الاسلامي - المسيحي الهيئة الابرز لرعاية علاقات ودية بين الفئات الدينية المختلفة. وقد استقبلت رئيس اساقفة كاتربري وممثلين بارزين لمجموعات اخرى في مهمات مسكونية لتعزيز التفاهم بين المسلمين والمسيحيين.

ويؤدي الاكليركيون دورا اساسيا في عدد كبير من التحركات المسكونية في جميع انحاء العالم. فعلى سبيل المثال، بطريك الارمن الارثوذكس آرام الاول هو وسيط المجلس العالمي للكنائس. اما مؤسسة الامام موسى الصدر فقد ادت بدورها دورا في رعاية الرسالة المسكونية لموسى الصدر، وهو رجل دين شيوعي اخنفي في ليبيا عام ١٩٧٨. في ٣ تشرين الاول، ١٩٩٩ قُتل شخص عندما انفجرت قنبلة في كنيسة مارونية في احدى ضواحي بيروت الشرقية. لم تحصل اي اعتقالات في هذه القضية خلال الفترة التي شملها هذا التقرير.

خلال خريف، ١٩٩٩ نُفذت نحو ست عمليات تفجير ضد كنائس ارثوذكسية ومحلات تببيع الكحول. وقد حصلت عمليات التفجير في مدينة طرابلس الشمالية ومناطق محيطية بها. وتشك الحكومة في ان متطرفين سنة راديكاليين قد نفذوا عمليات التفجير هذه للثأر من العمليات العسكرية الروسية في الشيشان. وقد احتجز ضباط في الشرطة عددا من الشبان السنة، ويُزعم انهم مارسوا عليهم التعذيب بسبب تورطهم المحتمل في عمليات التفجير هذه، لكن تم لاحقا اطلاق سراح الشباب بسبب نقص في الادلة.

في كانون الاول، ١٩٩٩ قتل متطرفون سنة اربعة جنود من الجيش اللبناني في كمين في منطقة الضنية الشمالية بعدما حاول هؤلاء الجنود اعتقال مسلمين سنة بسبب تورطهما المحتمل في سلسلة من عمليات تفجير الكنائس. وفي ٣١ كانون الاول، ١٩٩٩ رد الجيش اللبناني عبر اطلاق عملية عسكرية ضخمة ضد المتمردين السنة في شمال لبنان. وقد قتل خمسة مدنيين وسبعة جنود من الجيش اللبناني و١٥ متمردا خلال هذه العملية.

القسم الثالث: سياسة الحكومة الاميركية

تدعم السياسة الاميركية الحفاظ على التعددية وعلى الحرية الدينية، وتعزز السفارة الاميركية هذا الهدف عبر اتصالات على كل مستويات المجتمع وملاحظات علنية وبرامج الشؤون العامة، وعبر الوكالة الاميركية للانتماء الدولي. لا تزال مسألة الطائفية السياسية دقيقة للغاية. وتدعم الولايات المتحدة مبادئ اتفاق الطائف ويناقش موظفو السفارة بانتظام مسألة الطائفية مع قادة سياسيين ودينيين ومدنيين. ويجتمع موظفو السفارة على نحو دوري مع القيادة - المحلية والاقليمية على حد سواء - للمجموعات المعترف بها رسميا، وهي جميعها معتادة على لقاء الدبلوماسيين الاجانب وعلى مناقشة المسائل ذات الاهمية العامة. وتحضر السفارة بانتظام احداثا ترعاها لجنة الحوار الاسلامي - المسيحي.

وقد زار السفير الاميركي للحرية الدينية العالمية البلاد في نيسان ٢٠٠٠ لمناقشة هذه المسألة مع القيادات الدينية ومع محامين وناشطين محليين. وقد رعت السفارة زيارة مؤسس المجلس الاسلامي الاميركي الى بيروت ليتحدث امام لجنة الحوار عن الاسلام في اميركا. وتتطلب برامج الوكالة الاميركية للانتماء الدولي في مناطق ريفية من البلاد المشاركة المدنية التي تشمل غالبا قرى ذات خلفيات دينية مختلفة بهدف تعزيز التعاون بين الاديان.

ترجمة جمانة حداد